بقلم: د. رؤوبين كمينر*

لا سلام بدون حق العودة:

رداً على اندريه درازنين**

عرض اندريه درازنين – في مقاله– أطروحة مركزية واحدة مؤداها ان القيادة الفلسطينية لم تتنازل عن حق العودة فيما يعنيه من عودة لملايين اللاجئين الى داخل دولة اسرائيل، وانها لن تتنازل ايضاً عن هذا الحق.

لذلك فانه لا توجد، وفقاً لرأي درازنين، اية امكانية للجسر على الخلافات او التناقضات القائمة بين الاجماع الاسرائيلي، الذي يرفض حق العودة لعامة اللاجئين الفلسطينيين، وبين مطلب الجمهور الفلسطيني بتجسيد حق العودة كشرط لاحلال السلام بين اسرائيل والدولة الفلسطينية المزمع اقامتها. ويعتقد درازنين بان هناك موقفاً فلسطينياً حاسماً لا مرونة فيه في هذا الصدد، ونظراً لانعدام امكانية قبول اية سلطة في اسرائيل، في المستقبل المنظور، هذا المطلب الفوري، فانه لا أمل بالتالي في التوصل الى اتفاق سلام بين دولة اسرائيل، القائمة فعلياً، والدولة الفلسطينية المقرر اقامتها.

ولتدعيم وجهة نظره، وكدليل حصري او مطلق للبرهنة على طرحه، يسوق درازنين العديد من الاقتباسات المنقولة عن خطب وتصريحات لقادة فلسطينيين، غالبيتها وردت في اعقاب فشل محادثات كامب ديفيد وكرد فعل على الظروف والملابسات التي نشأت وقتئذ.

وبالمقارنة مع «خطب الاحباط وخيبة الأمل» سنة ٢٠٠٠، والتي يقتبس منها درازنين، فقد تطرق ياسر عرفات في مقال مسهب نشر في صحيفة «نيويورك تايمز» اوائل شهر شباط ٢٠٠٢، الى

---

*محاضر في كلية الدراسات الدولية والعلوم السياسية في جامعة رايخمان في هرتسليا.

**نشر المقال الاصلي في قضايا اسرائيلية.

سائر القضايا والمواضيع المتعلقة بالاتفاق، بما في ذلك مسألة اللاجئين.

ولكن وقبل ان نتوجه الى مسألة اللاجئين، من المستحسن ان نقتبس فقرة، او وجهة نظر مهمة، وردت في مستهل مقال عرفات الذي استعرض بشكل مفصل جداً مواقف السلطة الفلسطينية.

يقول عرفات: «منذ اكثر من ستة عشر شهراً يقبع الاسرائيليون والفلسطينيون في دوامة من العنف، هذا دفع الكثيرين الى الاستنتاج بان السلام بين الشعبين غير ممكن، لكن ذلك مجرد اسطورة نشأت على ارضية عدم معرفة الموقف الفلسطيني». (نيويورك تايمز، ٣ شباط ٢٠٠٢).

وما هو الموقف الفلسطيني في مسألة اللاجئين؟

يقول عرفات موضحاً: «اضافة الى ذلك، نحن نطالب بحل منطقي عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين حرموا من العودة الى بيوتهم طوال ٥٤ عاماً. نحن نتفهم المخاوف الديمغرافية التي تساور اسرائيل وندرك بأن تجسيد حق العودة، الذي كفله القانون الدولي ونص عليه القرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة، يجب ان يتم بشكل يراعي هذه الامور...» (نفس المصدر السابق). ولإزالة أي لبس أو غموض، زاد عرفات مفصلاً حديثه في هذه النقطة في نهاية المقال ايضاً، بقوله: «تسوية النزاع ستتضمن فيما ستتضمنه: حلولاً ابداعية لقضية اللاجئين وسط احترام ومراعاة المخاوف الديمغرافية الاسرائيلية».

من هنا فان تجسيد حق عودة اللاجئين الفلسطينيين حسب وجهة نظر قيادة السلطة الفلسطينية والمكلفين بالتفاوض باسمها، مرتبط برزمة مهمة من المنافع والتسهيلات، ويستشف من المحادثات التي جرت في هذا الخصوص ان الحديث يدور عن تحسين مادي لأوضاع الفلسطينيين وفتح آفاق وبدائل جديدة أمامهم، وليس عن عودة شاملة او جماعية مطلقة الى اسرائيل.

ذلك هو المعنى الحقيقي لـ«مراعاة» القلق او الهاجس الديمغرافي الاسرائيلي وليس هناك من معنى آخر.

ما أخشاه هو ان درازنين «مُتحمس» مما بدا له كموقف للسلطة على الرغم من ان هذا الموقف غير قائم في الواقع. سنترك الآن جانباً مسألة الموقف المرغوب للقيادة الفلسطينية، فنحن نناقش، حالياً الموقف القائم أو الموجود.

بامكاننا ان نفهم بعدة أشكال التصريحات المتمسكة بحق العودة، التي يسوقها درازنين باسم قادة فلسطينيين، والتي قيلت في السابق، عقب فشل محادثات كامب ديفيد مباشرة. بداية، من الواضح انه ينشأ دائماً، بعد فشل اية مفاوضات، ميل معروف نحو العودة أو الرجوع الى المواقف الافتتاحية. اضافة الى ذلك فقد كان من الممكن، عقب محادثات كامب ديفيد، الاعلان عن التمسك بمبدأ «حق العودة» دون الافتراض بأن تجسيده مرتبط بالضرورة بعودة ملايين اللاجئين الفلسطينيين الى داخل اسرائيل.

وقد جرت في كامب ديفيد، كما سنلاحظ لاحقاً، مفاوضات عملية حول بدائل ممكنة لتجسيد هذا الحق.

وفقاً لطرح درازنين حققت المفاوضات الاسرائيلية – الفلسطينية بوادر تقارب في جميع المجالات والقضايا ما عدا في مسألة اللاجئين. غير انه لا يقدم اي سند لهذا الرأي ولا يشير الى أية حالة ملموسة تدعم وجهة نظره. ومن جهتي فاني لم أصادف أي دليل أو اثبات يزكي «نظرية» درازنين القائلة بأن الجانبين المتفاوضين (الاسرائيلي والفلسطيني) توصلا في مختلف القضايا الى تسوية متفق عليها بهذا القدر او ذاك، الى ان تعثرت المحادثات في موضوع حق العودة. وقد نفى الفلسطينيون على اية حال هذا الادعاء، وعادوا وكرروا هذا النفي في الفترة الاخيرة (مقابلة مع ياسر عرفات– «هآرتس» ١٨ حزيران ٢٠٠٤).

جدير بالذكر ان وثيقة كلينتون تضمنت مكاسب مهمة للجانب الفلسطيني مقارنة بالوضع عند انهيار محادثات كامب ديفيد، مكاسب كان من شأنها ان تشكل أساساً للتقدم نحو التوصل الى اتفاق. في ضوء هذا الواقع يتبادر السؤال: كيف يستوي ادعاء درازنين مع المنطق القائل بأن كل الشائعات حول احراز تقدم في محادثات طابا كانت نتاج الدعاية المغرضة او المصلحية لليسار الصهيوني؟!

كامب ديفيد، طابا ومسألة اللاجئين

ان تأمل وثيقة كلينتون الشهيرة والمفصلة، التي قدمت للطرفين نهاية العام ٢٠٠٠، يساعد في القاء الضوء بشكل كبير على المحادثات التي جرت في كامب ديفيد حول موضوع اللاجئين. وكما هو الحال بالنسبة لجميع البنود، فقد أجمل كلينتون، في وثيقته، خطوطاً وتوجهات عامة فيما يتعلق أيضاً، بحل مشكلة اللاجئين وذلك استناداً لمحادثات كامب ديفيد. ولا بد من التذكير بان هذه الوثيقة، التي جاءت صياغتها بلهجة عملية جداً، قُبلت

من جانب الطرفين وشكلت أساساً لمحادثات طابا.

سأسوق هنا فقط عدة مقدمات او مداخل تتميز بها الوثيقة في ما يتعلق بالموضوع الذي نحن بصدده: «تعرِّف الاتفاقية تجسيد هذا الحق العام بطريقة تتلاءم مع حل الدولتين».

يتضمن الحل خمس امكانيات لاستيعاب اللاجئين: في دولة فلسطين، في المناطق التي تعيدها اسرائيل الى فلسطين في اطار تبادل الاراضي، ضمن توطين وتأهيل في الدول المضيفة، ضمن اعادة توطين في دولة ثالثة، او استيعابهم في اسرائيل... تستطيع اسرائيل ان توضح في الاتفاقية ان قسماً من اللاجئين سيتم استيعابهم في اراضيها طبقاً لحقها في القرار السيادي... يتفق الطرفان ان ذلك يشكل تجسيداً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤» («هآرتس» ٣١ كانون الاول ٢٠٠٠).

كما أسلفنا فقد شكلت مقترحات كلينتون، التي وافق عليها الطرفان، أساساً لمحادثات طابا. غير ان درازنين، وفي محاولة منه لتدعيم نظريته بشأن انعدام فرص التوصل الى اتفاق، يزعم مجدداً انه لم يتحقق اي تقارب او تقدم باتجاه التوصل الى اتفاق في طابا. لكن صيغة وثيقة كلينتون تثبت ان المطلب الفلسطيني بعودة جماعية كاملة للاجئين الى دولة اسرائيل لم يُطرح للنقاش (أو أنه جرى تأجيله بموافقة الطرفين)، وفي المقابل تم التباحث بالفعل في وضع مبادئ وثيقة كلينتون موضع التنفيذ. جدير بالذكر ان وثيقة كلينتون تضمنت مكاسب مهمة للجانب الفلسطيني مقارنة بالوضع عند انهيار محادثات كامب ديفيد، مكاسب كان من شأنها ان تشكل أساساً للتقدم نحو التوصل الى اتفاق. في ضوء هذا الواقع يتبادر السؤال: كيف يستوي ادعاء درازنين مع المنطق القائل بأن كل الشائعات حول احراز تقدم في محادثات طابا كانت نتاج الدعاية المغرضة او المصلحية لليسار الصهيوني؟!

روبرت مالي، عضو الوفد الاميركي لمحادثات كامب ديفيد، خاض جدلاً ونقاشاً حامياً مع ايهود باراك، وذلك في مقالٍ نشر في مجلة New York Review of Books التي تعتبر من المجلات المهمة في الولايات المتحدة، حيث كتب مالي قائلاً ان «باراك يتجاهل التقييم الايجابي للمحادثات والذي عبر عن نفسه في البيان الصادر عن الوفد الاسرائيلي الرسمي. يقول التقييم الذي تجاهله باراك والذي يجدر اعادة التذكير به هنا: يعلن الطرفان بأنهما لم يكونا في أي وقت مضى قريبان الى هذا الحد من التوصل الى اتفاق، ولذلك فان الطرفين متفقان في الرأي على انه يمكن الجسر على الفجوات القائمة، عند استئناف المحادثات بعد الانتخابات في اسرائيل» (New York Review of Books27/6/200).

التقدم الذي أُحرز في طابا كان واضحاً للجانب الفلسطيني، ففي مقابلة أجراها معه الصحافي عكيفا الدار صرح (الرئيس الراحل) عرفات: «ارتكبنا أخطاء (في كامب ديفيد)، لكن عليك ان تتذكر بأننا واصلنا المحادثات في شرم الشيخ وباريس وطابا. في طابا أحرزنا تقدماً كبيراً وقد أعلنا عن ذلك في المؤتمر الصحافي. كما ان ممثلي الاتحاد الاوروبي والممثل المصري كان لديهم علم بما أُتفق عليه في طابا. لقد جرى كل شيء وقتئذ بصورة ايجابية... لكن ما حدث بعد ذلك ألغى كل شيء» «هآرتس» ٢٣ حزيران ٢٠٠٢).

فكيف يستوي، في ضوء هذا الواقع، ادعاء درازنين مع منطق ان كل الشائعات حول التقدم في محادثات طابا كانت ثمرة دعاية مصلحية مغرضة من جانب اليسار الصهيوني؟!

واحدة من اثنتين: إما ان الفلسطينيين تمسكوا في طابا بوجهة نظر مؤداها ان تفسير حق العودة يعني فقط اعادة سائر اللاجئين الى داخل اسرائيل (والغاء الطابع اليهودي لدولة اسرائيل)، وبالتالي فان ذلك هو السبب الذي حال دون اجراء مفاوضات جادة حول هذا الموضوع، او ان الفلسطينيين ليّنوا بالفعل موقفهم وناقشوا خطة بديلة ضمنت تحقيق مكاسب اخرى للاجئين.

وعلى رأي درازنين فان من يقول أو يجزم، استناداً للوقائع، بان تقارباً قد أُحرز أيضاً في موضوع اللاجئين الحساس، انما هو ضحية لعملية تزوير وتضليل من صنع اليسار الصهيوني. وعلى ما يبدو نجح هؤلاء المزورون ايضاً في أن يستقطبوا الى صفوفهم الفلسطينيين وروبرت مالي والوفد الاسرائيلي الرسمي الى محادثات طابا، والاوروبيين والمصريين... وربما العالم كله!

لسوء حظ درازنين جاءت مقابلة عرفات الاخيرة مع صحيفة

بامكاننا ان نفهم بعدة أشكال التصريحات المتمسكة بحق العودة، التي يسوقها درازنين باسم قادة فلسطينيين، والتي قيلت في السابق، عقب فشل محادثات كامب ديفيد مباشرة. بداية، من الواضح انه ينشأ دائماً، بعد فشل اية مفاوضات، ميل معروف نحو العودة أو الرجوع الى المواقف الافتتاحية. اضافة الى ذلك فقد كان من الممكن، عقب محادثات كامب ديفيد، الاعلان عن التمسك بمبدأ «حق العودة» دون الافتراض بأن تجسيده مرتبط بالضرورة بعودة ملايين اللاجئين الفلسطينيين الى داخل اسرائيل.

«هآرتس» في الوقت الذي كان فيه درازنين منكباً على اعداد بحثه الذي تمثلت خلاصته الجبرية في ان الفلسطينيين لا يستطيعون القبول بسلام مع الدولة اليهودية.. تعتبر الخلفية المباشرة للمقابلة التي جرت قبل فترة ليست بعيدة، على صلة وثيقة بموضوعنا. فقد سعى عرفات الى دحض الإدعاء الاسرائيلي الكاذب بأنه لا شريك للسلام في الجانب الفلسطيني. وللأسف فان هناك تشابهاً مدهشاً بين طرح درازنين وطرح المدرسة السائدة في جهاز الاستخبارات والمؤسستين الأمنية والسياسية في اسرائيل، فطرح المؤسسة الحاكمة يؤكد بدوره ايضاً على ان الفلسطينيين لن يكتفوا بأقل من عودة ملايين اللاجئين الى اسرائيل والغاء الدولة اليهودية نظرياً وعملياً..

في مستهل المقابلة المنشورة بتاريخ ١٨ حزيران من هذا العام، ٢٠٠٤ (أي قبل أسبوعين من نشر الجزء الاول من مقال درازنين) وردت الأقوال التالية: «بالتأكيد» يقول ياسر عرفات ملوحاً بيده في اشارة تشديد، انه يقبل ذلك ويدرك «ان اسرائيل يجب ان تبقى دولة يهودية. لقد أقر الفلسطينيون بذلك في المجلس الوطني الفلسطيني العام ١٩٨٨ ونحن ملتزمون بهذا الموقف، ما يعني ان مشكلة اللاجئين يجب ان تُحل بطريقة لا تغير الطابع اليهودي للدولة. هذا الامر واضح ومفروغ منه».

ان حقيقة كون طرح درازنين مشابه تماماً لطرح أسوأ الدوائر في المؤسسة الأمنية والسياسية في اسرائيل، لا تؤدي في حد ذاتها الى جعل هذا الطرح مرفوضاً، لكنه لا يحق لدرازنين التغاضي عن دلائل عديدة تؤكد وجود موقف فلسطيني مغاير للموقف الذي قدمه (درازنين) كما لو أنه «اكتشاف» من اكتشافاته، موقف (فلسطيني) مقبول أيضاً لدى الرأي العام المستنير في العالم أجمع. كذلك لا يحق لدرازنين، في رأيي، أن يتجاهل المقابلة (او المقابلات) مع عرفات والتي تدحض موقفه عندما يستند الى خطاب عرفات الذي أُلقي مباشرة بعد انهيار محادثات كامب ديفيد.

دولتان لشعبين – شعار ولّى زمنه وبَطُل مفعوله؟!

يتساوق بحث درازنين مع ظواهر أخرى لدى اليسار الاسرائيلي، تقول بأن السلام في إطار دولتين مستقلتين ليس هدفاً واقعياً وانه يجب الانصراف لمجادلة قضايا أخرى. وسنعود لاحقاً الى تحليل هذا الخنوع الفكري والجهوي المخزي، وان كانت هناك أيضاً أسباب محلية تؤدي الى بروز ظواهر اليأس والتعب، لكنه ليس هناك ما يبرر هذا اليأس، في الواقع الموضوعي. بل على العكس، وهذا ما سنتبينه في الحال.

شارون: ماذا يقول؟

عشية عيد الفصح اليهودي أجرى مراسلان مرموقان في صحيفة «يديعوت احرونوت» مقابلة مهمة مع اريئيل شارون. كان الهدف من المقابلة كشف الدوافع التي حدت برئيس الوزراء الاسرائيلي الى طرح خطة الانفصال وكل ما يتصل بهذا التغيير في مواقفه.

شرح شارون حيوية واهمية مبادرته بشكل صريح قائلاً: «لا أظن أنني أخطأت... أعتقد أن الوضع تغير. لست من الذين يؤمنون بوجود حالة فراغ او سكون، يبدو فيها وكأنه ليس هناك من شيء يحدث او يتحرك. عندما يكون هناك فراغ نجد انه تُطرح خطط ومشاريع خطيرة بالنسبة لاسرائيل كالمشروع السعودي ومبادرة الجامعة العربية وخطة الهدف (أيالون – نسيبة) واتفاق جنيف وخطط ومبادرات اوروبية أخرى.

حتى وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر، طرح بدوره خطة للسلام، وليس هناك من يستطيع الإدعاء ان فيشر يكره اسرائيل، فهو صديق لاسرائيل، وقد ساعدنا في أمور كثيرة. أجل فان الخطط والمشاريع تنهال علينا من كل حدب وصوب، كالفطريات التي تظهر بعد تساقط المطر. الولايات المتحدة أيضاً.. لا أعلم كم من الوقت يمكنها الصمود في مواجهة الضغوط، فلديها مصالح في اوروبا والدول العربية. ان البقاء دون عملية سياسية شيء في منتهى الخطورة، وسيكون من الخطأ الفادح جداً اذا ما دخلت اسرائيل اية عملية سياسية تحت الضغط» («يديعوت احرونوت» ٥ نيسان ٢٠٠٤).

لم يكن شارون ليتورط في خطة الفصل وفي مواجهة حامية مع المستوطنين وفي أزمة داخل حزبه، هكذا دون سبب. والعجيب انه يعتقد ان مبادرات مثل مبادرة جنيف لم تسقط من جدول الأعمال، هذا يعني ان «خطة جنيف» أضحت بمنزلة كلمة السر للتوصل الى اتفاق سلام اسرائيلي – فلسطيني. فمثل هذه الاتفاقية، المميزة او المهورة بخطوطنا العامة، تشكل البديل الواقعي الوحيد لاستمرار الاحتلال وكل ما يتبعه ويرتبط به.

ان خطة – مبادرة– الجامعة العربية والمبادرة السعودية والاوروبية وخطة كلينتون واتفاقيات جنيف، كلها تتيح اليوم رسم خطوط وملامح التسوية السلمية بين الدولتين، دولة اسرائيل ودولة فلسطينية ذات سيادة. ان القوى التي تعمل ضد هذا البديل، أي حكومة اسرائيل بزعامة شارون والسياسة الأحادية الجانب لإدارة بوش، انما تسعى الى الحفاظ على الوضع القائم وسط اجراء تعديلات شكلية طفيفة.

ودون اي استهتار بالصعوبات فانه لا بد من الاقرار بوجود جبهة عالمية واسعة تؤيد مطلب الفلسطينيين باقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة.

هذه الجبهة بامكانها في ظروف معينة ولن يكون ذلك انقلاباً وانما عملية تحول أو إنعطاف ان تشق الطريق نحو عزل شارون وبوش وتحقيق اتفاق سلام يستند الى مبدأ الدولتين السياديتين.

مؤخراً تكشفت تحركات شارون وموفاز وجلعاد وما استثمروه من جهود وطاقات هائلة في اقناع الشعب الاسرائيلي بانه لا يوجد شريك للسلام في الجانب الفلسطيني، وقد اتبعوا لهذا الغرض اسلوب المخاتلة والمراوغة مع الحكومة والكنيست، وحرَّفوا تقارير أجهزة الاستخبارات.

وعلى ما يبدو، فقد قدَّروا بحق ان هناك حاجة للقيام بجهود اعلامية ودعائية مكثفة بغية اقناع الجمهور بأنه ما من خيار نظراً لأنه «لا يوجد شريك».

أحدى الصحف الصهيونية، وهي ليست بالذات صحيفة يسارية، تطرقت مؤخراً الى هذه الفضيحة المتمثلة بتحريف وتزوير تقارير الاستخبارات وذلك بهدف تدعيم الطرح القائل بأن عرفات ليس شريكاً للسلام لأنه لم يتخل عن فكرة تدمير اسرائيل كدولة يهودية عن طريق اعادة ملايين اللاجئين الفلسطينيين الى الدولة الاسرائيلية.

صحيفة «هآرتس» هي التي تصدرت الحملة ضد الدور المريب الذي لعبه الجنرال عاموس جلعاد في هذا الصدد. وقد أحرزت الصحيفة وكبار مراسليها انجازاً «صحافياً» وشعبياً عندما أوردوا وجهة نظر رئيس هيئة الاستخبارات العسكرية السابق، عاموس مالكا، الذي كان مسؤولاً عن غلبوع:

«صرح رئيس هيئة الاستخبارات العسكرية السابق الجنرال (احتياط) عاموس مالكا، انه لو كانت اسرائيل قد عرضت على عرفات دولة على ٩٧٪ من مساحة المنطقة (الضفة الغربية وقاطع غزة) وأن تكون القدس عاصمتها، مع تبادل أراضٍ واعادة ٢٠ الى ٣٠ ألف لاجئ، لكان عرفات قد وقع على مثل هذه الصفقة وأمر أبناء شعبه بالقاء السلاح» («هآرتس» ١٤ حزيران ٢٠٠٤).

اذاً، هذا يعني ان هناك شريكاً للسلام، وان وقف المحادثات والمفاوضات كان نتيجة مباشرة للسياسة الاسرائيلية، وليس بسبب طرف عربي او فلسطيني معين.

التشكك المفهوم إزاء اتفاق جنيف في أوساط الجمهور الفلسطيني

عند مراقبة او تمحيص ردود فعل الجمهور الفلسطيني إزاء اقتراحات ومشاريع مثل اتفاق جنيف ينبغي عدم تجاهل الواقع الذي يؤثر عليها. صحيح ان اتفاق جنيف ما هو الاّ تعبير مبدئي وتربوي عن تأييد حل الدولتين، لكن من الطبيعي ان يعبر اولئك الذين يرفضون التوصل الى تسوية تاريخية مع اسرائيل، عن تحفظهم وادانتهم لاية خطوات او تحركات تستهدف دعم مفهوم السلام في اطار دولتين. ان من الممكن تفهم بل واحترام وتقدير صدق رافضي الحل السلمي بين دولتين، الذين يعارضون اتفاق جنيف. ففي ظل واقع الاحتلال، وغياب مفاوضات جادة لحل النزاع، لا بد وان يشعر الكثيرون من الفلسطينيين بانهم قدموا تنازلات مبدئية في نطاق خطوة لا تعدو كونها خطوة وهمية في جوهرها.

من هنا اعتقد انه لا يجوز استخلاص اي حكم او استنتاج من الموقف الانتقادي، القائم بلا شك لدى الجمهور الفلسطيني، تجاه اتفاق جنيف، وذلك فيما يتعلق بنظرة وموقف الفلسطينيين إزاء اتفاق ممكن، اتفاق حقيقي مفصل وكامل يرتكز الى المعايير المتعارف عليها في السياسة الدولية.. بمعنى انسحاب اسرائيل الى حدود (الرابع من حزيران) ١٩٦٧ وسط تبادل اراضٍ وقيام عاصمة دولة فلسطينية في القدس وتجسيد الحقوق المدنية والدينية للفلسطينيين في المدينة المقدسة وحل منطقي مقبول لمسألة اللاجئين يضمن تحقيق تحسن ملموس في المستقبل المنظور في أوضاع جماهير اللاجئين مع السماح لأقلية ضئيلة منهم بالعودة الى اسرائيل ذاتها.

ان اتفاقاً من هذا النوع، يتم التوصل اليه وسط تأييد دولي واسع ويكون قابلاً للتنفيذ الفعلي، سيلقى بالتأكيد قبولاً من جانب غالبية الجمهور الفلسطيني التي سترى فيه انجازاً تاريخياً مهماً، ولا مراء في أنه سيكون بالفعل انجازاً كبيراً للفلسطينيين، على الرغم من ان هذا الاتفاق لن يتضمن تصحيحاً تاماً للكثير من المظالم الفظيعة.

وكما بينت فان مثل هذا الحل يعتبر، في ظل الواقع الدولي والاقليمي القائم، البديل الوحيد للاحتلال. وهو ليس، كما يدعي درازنين، من صنع او انتاج اليسار الصهيوني، بل غاية حقيقية لقوى هائلة تعارض هيمنة «محور بوش – شارون» في الشرق الاوسط وتتطلع الى اعادة تشكيل الواقع الاقليمي خارج نطاق الهيمنة الاميركية المطلقة.

لعله من غير المجدي الانشغال في الوثائق او الخوض في تفاصيلها اذا كنا لا نعرف كيف نقرأها وكيف نفهمها. لا شك في ان المواقف المعبر عنها في هذه الوثائق مهمة في حد ذاتها، لكن الفارق بين وثيقة وأخرى يصبح بمرور الوقت اكثر اهمية. فمن حين الى آخر يحدث تغيير طفيف في صيغة الوثائق او التصريحات الرسمية للقادة، وهو ما يشكل عملياً مقدمة لتغيير في السياسة الفعلية. وتغدو مثل هذه العملية شائكة ومعقدة لا سيما عندما يتناول الحديث حركة مثل منظمة التحرير الفلسطينية، التي تخوض غمار المفاوضات في خضم صراع مع عدو او خصم شديد البأس والقوة. وبصورة عامة فان المنظمات والحركات على اختلاف انواعها لا تُلغي مواقف تاريخية، في المقابل فانها يمكن ان تغير او تعدل صيغة او بنداً، او ان تضيف تفسيراً أو بعداً جديداً في خطابها. وتمهد التغييرات والايحاءات عادة الطريق نحو اجراء تغييرات في المواقف العملية إزاء كل ما يتعلق بالمفاوضات مع الخصوم. أما الذي يريد تجاهل التغييرات والإدعاء بانه لم يحدث اي تغيير في الخط الرسمي لمنظمة ما، فان باستطاعته دائماً اقتباس ٩٥٪ من الوثائق ليثبت انه «ما من تغيير».

لم يكن شارون ليتورط في خطة الفصل وفي مواجهة حامية مع المستوطنين وفي أزمة داخل حزبه، هكذا دون سبب. والعجيب انه يعتقد ان مبادرات مثل مبادرة جنيف لم تسقط من جدول الأعمال، هذا يعني ان «خطة جنيف» أضحت بمنزلة كلمة السر للتوصل الى اتفاق سلام اسرائيلي - فلسطيني. فمثل هذه الاتفاقية، المميزة او المهورة بخطوطنا العامة، تشكل البديل الواقعي الوحيد لاستمرار الاحتلال وكل ما يتبعه ويرتبط به.

سأعطي مثالين: في العام ١٩٧٣ اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية استعدادها لاقامة سلطة وطنية فلسطينية على اية بقعة فلسطينية يتم تحريرها من الاحتلال الصهيوني.

باستطاعتي إزاء هذا الاعلان «المبهم» ان أقتبس آلاف الوثائق لأثبت ان منظمة التحرير لم تتخل عن بسط السيادة الفلسطينية على كامل فلسطين. ولكن ما العمل، فقد اتضح ان التفسير العملي الوحيد لهذا الاعلان هو استعداد منظمة التحرير

الفلسطينية للقبول بقيام دولتين – اسرائيل وفلسطين– جنباً الى جنب، وبذلك وافقت منظمة التحرير على تقسيم ارض اسرائيل/ فلسطين. نفر من المتعصبين في منظمة التحرير حاولوا على مر سنوات طوال طمأنة انصارهم بانه لم يحدث اي تغيير في موقف المنظمة، لكن السياسة تغيرت عملياً في واقع الامر.

أمر مماثل حصل بالنسبة لقرار المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر العام ١٩٨٨، ورغم ان هذا القرار عاد وأكد مجدداً على مواقف معروفة، فقد فهم الجميع، وعن حق، ان منظمة التحرير الفلسطينية أجرت تغييراً مهماً في توجهها. وعلى سبيل المثال قرر المجلس ذاته الدعوة من أجل عقد مؤتمر دولي على اساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ واستناداً لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. وبذلك فان المجلس الوطني الفلسطيني.. «قبل ولم يقبل» قرار ٢٤٢ من دون ان تلتزم المنظمة بشيء استناداً لهذا القرار الصادر عن المجلس الوطني. بيد ان التحول والديناميكية المرتبطة بهذه العملية برهنا على ان ذكر قرار ٢٤٢ انما بشَّر عملياً باستعداد للتوصل الى اتفاق استناداً لحدود العام ١٩٦٧. في تلك الفترة كان باستطاعتي ان اقتبس «اعلان اقامة الدولة الفلسطينية» الذي صدر قبل يوم واحد (من صدور قرار المجلس الوطني الفلسطيني آنف الذكر) لأثبت من خلال ذلك ان الفلسطينيين متمسكون بحقوقهم في كامل فلسطين، او انهم، عوضاً عن ذلك، مستعدون للسلام مع اسرائيل فقط في اطار حدود التقسيم ١٩٤٧.

لن يكون امامنا أي خيار، فنحن مضطرون هنا لتفحص طرق التفسير المختلفة، الطريقة التي يتبعها درازنين، والطريقة المتبعة حسب رأيي في الممارسة السياسية، من خلال الوصف المسنود والمتفق عليه لمواقف عرفات والقيادة الفلسطينية.

الفلسطينيون – مواقف لا تقبل التأويل ومواقف مزدوجة المعنى

أوضح درازنين باسهاب ان عرفات والفلسطينيين يتبنون موقفاً قاطعاً لا يقبل التأويل ضد اي تنازل عن عودة ملايين اللاجئين الفلسطينيين الى اسرائيل كشرط للتوصل الى سلام معها. عندما قمت باقتباس وثائق تتضمن موقفاً معاكساً، انبرى درازنين للدفاع عن نفسه مدعياً ان هذه الوثائق قابلة للتأويل.

بطبيعة الحال هذا مجرد ادعاء.

فقد دأب عرفات، ودون ان يتخذ موقفاً رسمياً يتعارض مع الموقف التقليدي لمنظمة التحرير الفلسطينية، على توجيه رسائل لا حصر لها الى اسرائيل والمجتمع الدولي يعرب فيها عن استعداده للتوصل الى تسوية وتجسيد حق العودة بشكل لا ينص على اعادة ملايين اللاجئين الفلسطينيين الى اسرائيل. وفي اعتقادي فانه ما من تفسير آخر للاستعداد المعلن والصريح بمراعاة المتطلبات الديمغرافية لاسرائيل.

فالسياق السياسي لاعلان عرفات عن مراعاة المتطلبات الديمغرافية الاسرائيلية يعتبر واضحاً، ويعكس موقف عرفات والفلسطينيين المعبر عنه في سائر المؤسسات والمحافل الدولية.

موقف الفلسطينيين – التفسير المتعارف عليه: اذا جرت مفاوضات وتمت تلبية مطالبنا في مسائل الارض وحقوقنا في القدس وترتيبات تعكس سيادتنا ومساعدات اقتصادية ملائمة مع عرض رزمة جادة من المكاسب والفوائد المادية واتاحة فرص لحياة اكثر انسانية لصالح عامة اللاجئين الفلسطينيين – والحديث يدور هنا فيما يدور حوله، عن صندوق بعشرات مليارات الدولارات– فاننا (اي عرفات والقيادة الفلسطينية) على استعداد لتبني وقبول مثل هذا الاتفاق، وسنعمل من اجل اعتماده من قبل الشعب الفلسطيني.

جدير بالذكر في هذا السياق ان منتقدي عرفات بالذات يهاجمونه بصورة خاصة بسبب استعداده للتوصل الى تسوية شاملة وبعيدة الاثر حسبما هو مبين أعلاه، وهم، اي خصوم عرفات، يرون في استعداده هذا تنكراً او حتى خيانة للقضية الفلسطينية. الى ذلك فان التفسير المألوف بشأن المرونة في موقف عرفات يحظى بالقبول سواء لدى المؤيدين او المعارضين له في العالم العربي والجمهور الفلسطيني. هناك خلاف شديد – ليس اختلاف حول موقف عرفات وانما حول هذا الاستعداد للتسوية – فيما اذا كان هذا الموقف سليماً ام مداناً، لكنه لا خلاف فيما

يتعلق بمرونة هذا الموقف.

في مواجهة هذا التفسير المقبول للموقف الفلسطيني يطرح درازنين تفسيراً مغايراً تماماً، لا يحظى بأي تداول او قبول لدى أي محفل من محافل التفسير والتحليل (سواء الدبلوماسية او الاكاديمية او الاعلامية).

يسمِّمُون البئر ويقولون لنا تعالوا واشربوا منه:

في محاولة منه لاقحام مواقف عرفات في مأزق او طريق مسدود، اختلقه لنفسه، على صعيد التفسير، راح درازنين يفسر مواقف عرفات والموقف الفلسطيني كما لو كانت مواقفه: نحن نريد سلاماً مع اسرائيل، وهذا السلام يمكن ان يتحقق على النحو التالي: اولاً – على اسرائيل ان تنسحب من كل الاراضي المحتلة. بعد ذلك– اي بعد الانسحاب الكامل من كل المناطق المحتلة– تبدأ مفاوضات حول اعادة ملايين اللاجئين الفلسطينيين الى اسرائيل.. وبعد ضمان عودة ملايين اللاجئين تبدأ مفاوضات حول السلام بين اسرائيل وفلسطين وحول مستقبل يقوم على دولتين او دولة واحدة.

لكن المجتمع الدولي، والاطراف الاربعة التي تتألف منها اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة وروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي) بالاضافة ايضاً الى آسيا وافريقيا بصورة عامة، كل هذه الاطراف تقبل بالتفسير المتعارف عليه ولا تأخذ بتفسير انديه درازنين. كذلك فان محافل التفسير في الاكاديميا والصحافة الجادة تأخذ بالتفسير المتعارف عليه حول الاستعداد (الفلسطيني) للتوصل الى تسوية بعيدة الأثر في قضية اللاجئين ايضاً. هذا فضلاً عن ان الحركة العالمية للتضامن مع الشعب الفلسطيني تستند في معظمها الى هذا التفسير المتداول او المتعارف عليه. لكن درازنين يصر على تفسيره الخاص، مدعياً انه لا توجد اية ذرة من الحقيقة في الصيغة القائلة بان الفلسطينيين مستعدون للقبول بمثل هذه التسوية. و«يتعالى» درازنين على نفسه عندما راح يبين لنا كيف حدث سوء فهم فظيع جعل الكثير من الناس ينخدعون فيما يتعلق بالموقف الفلسطيني. ويشرح درازنين قائلاً ان العالم بأسره يفهم ويفسر المفاوضات والصراع بصورة غير سليمة بسبب دعاية يوسي بيلين واليسار الصهيوني.. انها دعاية بارعة يتراءى من خلالها كما لو ان هناك مفاوضات جادة او امكانية لاجراء مثل هذه المفاوضات.. فاليسار الصهيوني خدع الجميع بادعائه ان الفلسطينيين مستعدون للتوصل الى اتفاق سلام وسط تقديم تنازلات كبيرة ولكن اسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة هي التي تسد الطريق الى السلام.

كما اسلفنا فاننا لن نجد في العالم كله محللون يتبنون رأياً مماثلاً لرأي درازنين (ما عدا مدرسة عاموس جلعاد). ليس هناك محللون يقبلون وجهة نظر درازنين الشاذة التي تشكل صكاً وتسويغاً «يسارياً» لحملات التشويه الموجهة ضد الزعيم الفلسطيني الذي أُتهم بانه مخادع ماكر وانه ما من توافق او انسجام بين اقواله ومواقفه الحقيقية.

مع ذلك فان عليّ ان اسأل نفسي كيف يمكن لاشخاص ذوي نوايا صادقة ورغبة جامحة في تحقيق السلام والمساواة، مثل اندريه درازنين، الوصول الى مثل هذه المواقف التي لا تمت الى الواقع بصلة؟!

فهذه المواقف، عدا عن كونها مغلوطة تماماً، تستغل وتشكل ذخيرة في أيدي أعداء السلام والشعب الفلسطيني. لعل الاجابة على هذا السؤال واضحة، لكنها محزنة. فالحساسية تجاه الحقيقة والعدل، رغم كونها خصلة ايجابية في حد ذاتها، تعمي أبصار مثل هؤلاء الناس، الذين تشكل الرغبة، وليس التحليل الموضوعي، الهادي والمُوجه لتفكيرهم.